أحلى هدية

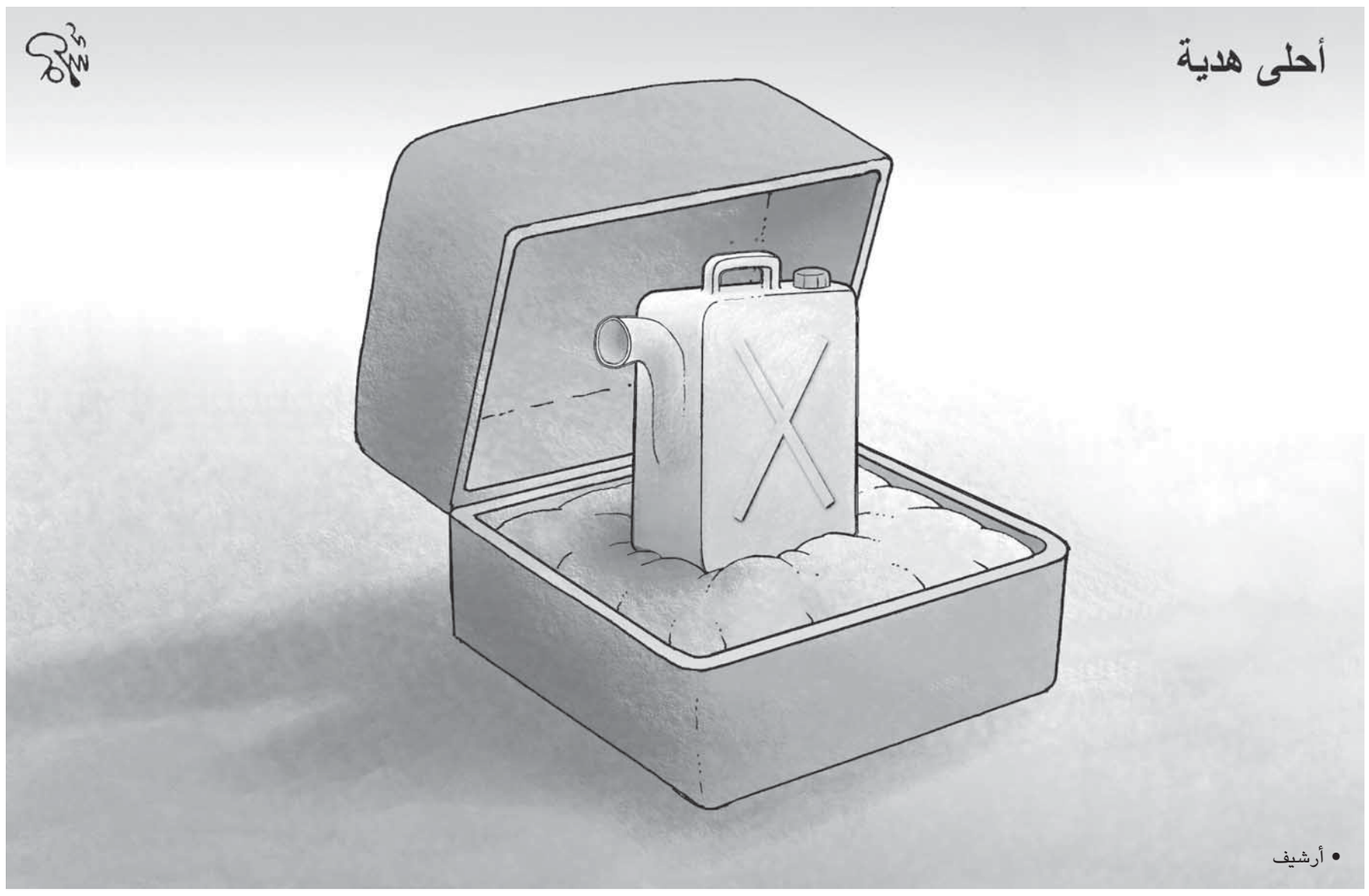

• أرشيف

فوضى وازدحام كبير على مخبز الزاهرة الاحتياطي!!

السعدي لـ«الوطن»: الازدحام بسبب جودة الرغيف!!

| فادي بك الشريف

ازدحام كبير على عدد من المخابز الاحتياطية ومنها مخبز الزاهرة الاحتياطي مع ورود شكاوى لـ«الوطن» تتحدث عن هذا الازدحام على شراء مادة الخبز وسط الازدياد السكاني الكبير في هذه المنطقة والاعتماد على المخبز الاحتياطي نظراً لجودته ونوعية الخبز المقدم لدى الاحتياطية.

وحول هذا الموضوع بين رئيس لجنة المخابز الاحتياطية موسى السعدي لـ«الوطن» أن مخبز الزاهرة يعمل بطاقة إنتاج يومية تصل إلى ١٤ طناً وحتى هذه الكمية غير قادرة على تأمين الاحتياجات الكبيرة للسكان في المنطقة، علماً أن المخبر يعمل بطاقته القصوى.

وأن الازدحام على المخابز الاحتياطية يأتي نتيجة جودة الرغيف والإقبال الكبير على شرائه، مع الإشارة إلى أن الاحتياطية تؤمن أكثر من ٦٠٪ من حاجة المستهلك من مادة الخبز.

وقال السعدي: إن لدى لجنة المخابز الاحتياطية القدرة الفنية لإحداث خط إنتاج ثان في مخبز الزاهرة بطاقة تصل إلى ١٤ طناً، وأن هناك تفكيراً جدياً في هذا الموضوع، ولكن يتطلب ذلك موافقة الجهات المعنية في الحكومة وهي صاحبة القرار بإحداث خط إنتاج ثان أو إصدار مخابز جديدة، وتقدير الحاجة التموينية لكل منطقة.

ونرى أنه من الضرورة إحداث خط جديد في مخبز الزاهرة الاحتياطي لتغطية حاجة المنطقة من الخبز وتلافي الازدحام الكبير.

وأشار السعدي إلى أن الإنتاج اليومي للمخابز الاحتياطية يقدر بـ٧٥٠ طناً في ٦٢ مخبزاً احتياطياً، ذاكراً وجود ٦٣ خط إنتاج، كما أضاف: إن إنتاج المخابز تجاوز ١٣٠ ألف طن خلال النصف الأول من العام الجاري، مشيراً إلى تأمين كل المستلزمات من خميرة وملح وأكياس لتوفير المادة للمواطنين.

المحافظ يكشف سيارات تبيع البنزين وأخرى لها خزانات إضافية

| حماة- محمد أحمد خبازي

أحال محافظ حماة الدكتور غسان خلف عدداً من أصحاب السيارات والعاملين في المحطات والمشرفين على توزيع البنزين إلى الأمن الجنائي بحماة، بعد ضبط العديد من المخالفات في جولة له على محطات الشعار والنواعير والبارودي في مدينة حماة صباح أمس.

فقد تأكد المحافظ شخصياً من المخالفات الكثيرة التي سبق لـ«الوطن» أن عرضت لها في مواد سابقة رصدت فيها عمليات توزيع البنزين في حماة وغيرها من مدن المحافظة وسجلت العديد من التجاوزات والارتكابات والمخالفات.

وقد لمس المحافظ لمس اليد كما يقال في المألوف الشعبي، الكثير من التجاوزات التي بدأت من العاملين في تلك المحطات إلى المشرفين على عملها، إلى المكلفين أمنها وتطبيق القانون، وصولاً إلى بعض أصحاب السيارات.

حيث تم ضبط عدد من السيارات المخالفة للدور بحسب الأرقام، وعدد من السيارات التي تملأ أصحابها خزاناتها عدة مرات بالتواطؤ مع بعض القائمين على العمل في تلك المحطات، وعدد من السيارات مزودة بخزانات وقود إضافية، وسيارات بداخلها غالونات تعود لبعض العاملين في المحطات.

وقد اتخذ المحافظ الإجراءات المناسبة بحق المخالفين، واحتجاز السيارات، وإحالة المخالفين والمسؤولين عن الفوضى والتجاوزات إلى فرع الأمن الجنائي بحماة للتحقيق معهم وكشف شبكات التهريب والإتجار غير المشروع بالبنزين، ليصار إلى إحالتهم للقضاء المختص.

انتظروا إعلاماً جديداً لمجلس الشعب

أنزور لـ«الوطن»: تعيين متحدث رسمي باسم المجلس وإعداد برنامج أسبوعي يتناوب عليه أعضاؤه

| محمد منار حميجو

كشف نائب رئيس مجلس الشعب نجدة إسماعيل أنزور أنه سيتم تعيين متحدث رسمي لمجلس الشعب ينقل بيانات المجلس معلناً عن وضع بدء تنفيذ آلية لتطوير وإعادة هيكلية المكتب الصحفي للمجلس بشكل كامل.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» قال أنزور: إن المكتب الإعلامي في المجلس لم يكن مفعلا وكان مترهلاً ويبدو ذلك نتيجة عقلية إدارة معينة لم يكن همها المجلس أو تركيز الضوء على نشاطاته بشكل كبير.

وأضاف أنزور: إنه لا يوجد تقصير لدى وزارة الإعلام وإنما المسألة تحمل مسؤولية ضاربا مثلا أن جلسات الأعضاء كانت تبث على التلفزيون السوري مسجلة ولكن كانت المداخلات مقتطعة مجتزأة مشيراً إلى أنه كان من الضروري أن يعد المجلس الخبر الخاص به ثم يبثه عبر وسائل الإعلام وفق الرؤية التي يراها بما في ذلك تصوير الجلسات وبثها كما صورتها كميرات المجلس.

وأكد أنزور أنه سيزود المكتب الإعلامي بكاميرات محمولة خارجية لتصوير الجلسات ونشاطات رئيسة المجلس وأعضاء المكتب ورؤساء اللجان إضافة إلى تغطية أعمال مجلس الشعب ولاسيما منها الميدانية.

> المكتب الإعلامي في مجلس الشعب كان مترهلاً وغير مفعل نتيجة عقلية إدارة معينة
>
> التلفزيون كان يقتطع مداخلات الأعضاء.. وكاميرات محمولة خاصة بالمجلس لتسجيل الجلسات

وقال أنزور: إنه للأسف لم يبث على الموقع الإلكتروني لمجلس الشعب طيلة دورته الماضية إلا أربع دقائق لقطات على اليوتيوب وهذه مشكلة كبيرة مشيراً إلى أنه سيكون هناك برنامج أسبوعي يبث عبر التلفزيون السوري مدته ساعتان يتناوب عليه جميع أعضاء المجلس وسيكون له معد ومقدم وديكور خاص به.

وأعلن أنزور أنه سيكون هناك غرفة خاصة للصحفيين لنقل نشاطات المجلس وإجراء اللقاءات الصحفية مع الأعضاء موضحاً أن التكلفة المادية بسيطة جداً تعتمد على الخبرات في إنجاح المشروع الذي بدء بتحقيقه.

وبين أنزور أنه سيكون هناك مكتب إلكتروني لاستقبال الشكاوى من المواطنين إلى أعضاء المجلس مشيراً إلى إعداد فلم وثائقي عن نشاط المجلس في كل عام إضافة إلى بث مواقع باللغة الإنكليزية خلال ستة أشهر.

وأكد أنزور أن تطوير المكتب الإعلامي ليس الهدف منه الداعية والإعلان بل للتعريف بماهية عمل المجلس والقوانين والمشاريع والمراسيم التي يناقشها والتعريف بالدور الرقابي الذي يقوم به وعمل اللجان ونشاطاتها.

وشدد أنزور على ضرورة تسليط الضوء على عمل اللجان لما لها من دور كبير في تقوية المجلس باعتبار أن قوة المجلس بقوة لجانه ومن هذا المنطق سيتم تسليط الضوء على عملها ونشاطاتها الميدانية.

وفيما يتعلق بصفحات «الفيسبوك» الخاصة بالأعضاء والتي ينشرون فيها أحياناً مداخلاتهم في المجلس أكد أنزور أن هذه حرية شخصية لدى الأعضاء لكن الخبر الرسمي لن يكون إلا من رئيس المجلس أو مكتبه أو الناطق الرسمي الذي سيتم تعيينه في الفترة المقبلة إضافة إلى الخبر الذي سيخرج من المكتب الإعلامي.

وأضاف أنزور: من حق أي عضو أن ينشر على صفحته ما يشاء من أخبار خاصة به أو عن عمله ولكن بشكل عام فإن المجلس سيغطي جميع نشاطات الأعضاء الميدانية بما فيها نشاطاتهم في المحافظات ولقاءاتهم مع المواطنين والتعريف بالدور الذي يقومون به.

ورأى أنزور أن هذه الخطوة ستسلط الضوء كثيراً على المجلس وتعريف المواطن بالدور الذي يقوم به ولاسيما أن المادة الصحفية التي ستبث عبر وسائل الإعلام ستعد داخل مكتبه الإعلامي.

٣ خلايا نحل.. لكل مربٍ تضرر في الأزمة

| طرطوس- الوطن

بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي ومديرية زراعة طرطوس واتحاد النحالين العرب وبهدف دعم مربي النحل أقام اتحاد الغرف الزراعية السورية البرنامج التدريبي لمشروع دعم تربية النحل.

مدير زراعة طرطوس المهندس تيسير بلال أكد أن الورشة تقام للنحالين المتضررين جراء الأزمة بالتعاون بين غرف الاتحاد الزراعية والبرنامج الغذائي العالمي لدعم مربي النحل حيث سيتم استهداف ١٥٠ مربياً بواقع ٣ خلايا لكل شخص أي ٤٥٠ خلية نحل ضمن مشروعات متوسطة وصغيرة تدعم هذا الجانب من الإنتاج.

مضيفاً: الورشة ناقشت السبل العلمية لتربية النحل وتأمين التعليمات الصحيحة للوقاية والعلاج ويقدمها اختصاصيون في هذا المجال.

وأشار ممثل اتحاد الغرف الزراعية المهندس فتوح جمعة إلى ضرورة الحرص على تنمية هذا القطاع، مؤكداً مقولة (لا نحل لا حياة) مشيراً إلى أن المحافظات المستهدفة ضمن هذا البرنامج هي (ريف دمشق وحمص وحماة واللاذقية وطرطوس).

المشاركون في الورشة أكدوا أهمية هذا البرنامج في دعم المجتمع المحلي والأسر الريفية ضمن خطط عمل مدروسة من المشروعات المتوسطة والصغيرة.

يذكر أن البرنامج التدريبي لمشروع دعم تربية النحل شارك فيه عدد من المربين وتم الاطلاع على الطرق المثالية لتربية النحل.

عقد شبكة الغازات الطبية حجر عثرة أمام وضع مشفى شهبا في الخدمة

| السويداء- عبير صيموعة

لا يزال تنفيذ شبكة الغازات الطبية في مشفى شهبا بمحافظة السويداء يشكل عقدة وحجر عثرة أمام وضع مشفى شهبا في الخدمة وفقاً لمدير فرع الشركة العامة للبناء والتعمير في السويداء والجهة المنفذة للمشروع المهندسة هيام القطامي التي أكدت أن تهرب المتعهدين من التزاماتهم أدى إلى تأخير إنجاز شبكة الغازات الطبية في المشفى على الرغم من توقيع خمسة عقود لتنفيذ هذه الشبكة وكان مصيرها الفشل وعلى الرغم من الزيارات المتكررة والوعود الكثيرة للمسؤولين بحل هذه المشكلة.

وبيّنت القطامي أن أول عقد لتنفيذ هذه الشبكة جرى توقيعه مع أحد المتعهدين عام ٢٠١٢ بقيمة ٣٢ مليون ليرة وفشل وتلاه عدة عقود بقيمة ٦٦ مليون ليرة ثم ٩٠ مليون ليرة وبعدها بقيمة ١٦٠ مليون ليرة وصولاً إلى العقد الأخير الذي تم توقيعه في نيسان الماضي بقيمة ٣٤٦ مليون ليرة إلا أن جميعها كان مصيرها الفشل حيث لم يف المتعهدون بالتزاماتهم نتيجة فروقات الأسعار الناجمة عن الأزمة الحالية التي أرخت بظلالها على هذا المشروع الحيوي والمهم في المحافظة وبالتالي ارتفعت الكلفة لأكثر من عشرة أضعاف في غضون أربع سنوات مشيرة إلى أن العقد حالياً قيد الدراسة الفنية في الإدارة العامة للشركة العامة للبناء والتعمير تمهيداً لإعلانه وفي حال التعاقد مجدداً على شبكة الغازات الطبية فإن أعمال التنفيذ ستستغرق نحو أربعة أشهر على أقل تقدير.

وفيما يتعلق بعقد الأتمتة لفتت القطامي إلى أنه تم تنفيذ أكثر من ٤٠٪ من هذا العقد الذي تبلغ قيمته ١١٥ مليون ليرة وسيتم إنجازه خلال شهر تقريباً أما بقية أعمال العقود المتعلقة باستكمال الأعمال الميكانيكية والكهربائية فمن المتوقع إنجازها قبل نهاية العام الجاري مشيرة إلى أن مشروع المشفى بحاجة إلى تمويل بقيمة ٥٠٠ مليون ليرة كحد أدنى لوضعه في الخدمة.

ومن خلال ما تقدم نرى أن المعوقات الأساسية التي تؤخر سير العمل في هذا المشروع المهم هي معوقات مالية تتعلق بضعف التمويل اللازم لإنجاز وتنفيذ شبكة الغازات الطبية وبعض العقود الجزئية الأمر الذي يتطلب من مختلف الجهات المعنية وقفة جادة لتأمين التمويل اللازم للأعمال المتبقية وبالتالي تسريع نسب التنفيذ في المشفى ووضعه في الخدمة وخاصة أنه يستهدف تخديم نحو ١٥٠ ألف مواطن من ٣٤ قرية في منطقة شهبا ويعزز أداء القطاع الصحي بالمحافظة من خلال إضافة ٦٠ سريراً لمنظومة القطاع الصحي وتخفيف الضغط عن المشفى الوطني في السويداء كونه يقدم خدماته لأبناء المحافظة إضافة إلى الأسر المهجرة والوافدة إلى المحافظة علماً أن أعمال البناء والهيكل في المشفى المكون من طابقين وقبو منجزة ووصلت قيمة الإنفاق المالي عليه منذ بدء العمل به عام ٢٠٠٣ إلى ٦٢٥ مليون ل. س.

رئيس اللجنة العليا للإغاثة: وضع كل الإمكانات لتوفير احتياجات أهالي حلب

٢,٦ مليون سلة صحية و٧٨٠ ألف سلة غذائية

عقدت اللجنة العليا للإغاثة اجتماعاً برئاسة المهندس حسين مخلوف وزير الإدارة المحلية والبيئة وحضور كامل أعضائها لمناقشة عدد من المواضيع المتعلقة بالعمل الإغاثي والإنساني في سورية.

في بداية الاجتماع أثنى رئيس اللجنة على عمل اللجنة خلال الفترة الماضية مؤكداً استمرارها بعملها في إنجاز كل المهام المطلوبة منها على صعيد تأمين جميع الاحتياجات الإنسانية والإغاثية للمهجرين والعائدين إلى مناطقهم وذلك انطلاقا من مسؤولية الدولة تجاه كل أبنائها وحرصها على توفير احتياجاتهم وتنفيذا للبيان الحكومي.

تأتي أهمية الجولة الميدانية إلى محافظة حلب التي قام بها وفد حكومي مؤلف من وزراء الإدارة المحلية والبيئة والصحة والمصالحة الوطنية للاطلاع على الإجراءات التي اتخذتها الدولة لتأمين احتياجات الأهالي الوافدين من تلك الأحياء وتوفير كل الخدمات وسبل العيش الكريم لهم، موضحاً أنه تم وضع خطة لاستقبالهم من اللحظة الأولى لوصولهم عبر المعابر الآمنة التي تم افتتاحها وتقديم الخدمات الطبية لهم وإيصالهم إلى مراكز الإقامة المؤقتة حيث تم وضع (٢٩) بناء لإيواء المواطنين تحت تصرف اللجنة الفرعية للإغاثة مجهزة بكل ما يلزم لإقامتهم كما تم توفير المساعدات الإغاثية ووجبات الطعام وتقديم الرعاية الصحية لهم.

وتابعت اللجنة أعمالها بعرض للإجراءات المتخذة لتسيير القوافل الإنسانية إلى المحتاجين والمتضررين على امتداد الجغرافيا السورية بما فيها المناطق صعبة الوصول حيث قدمت اللجنة العليا للإغاثة ولجانها الفرعية بالمحافظات التسهيلات اللازمة للعاملين في المجالين الإغاثي والإنساني لضمان وصول قوافل المساعدات الإنسانية إلى المناطق الآمنة والمناطق صعبة الوصول، حيث تم خلال شهر تموز الوصول إلى ٦٢ منطقة صعبة الوصول في كل من (دمشق، ريف دمشق، إدلب، حمص، ، حلب، حماة، – درعا) وخلال شهر آب تمت الموافقة على (٣١) قافلة للوصول إلى تلك المناطق، لافتا إلى أنه تم منذ بداية العام الحالي توزيع (٤٣٨) ألف سلة غذائية و(٢٣٦) ألف سلة صحية في تلك المناطق، في حين بلغ إجمالي المساعدات الإنسانية التي تم توزيعها من بداية العام الحالي على المتضررين والمستحقين على امتداد الجغرافيا السورية (٢,٦) مليون سلة صحية و(٧٨٠) ألف سلة غذائية.

كما جرى خلال الاجتماع مناقشة الطلبات المقدمة من بعض الوزارات والجهات العامة بالمحافظات للتعاون مع المنظمات الدولية والمنظمات الوطنية غير الحكومية المتعلقة بالعمل الإنساني وبعد مناقشتها تم الاتفاق على أن يتضمن الطلب وثيقة مشروع تقدم للجان الفرعية للإغاثة لدراستها ومن ثم رفعها إلى اللجنة العليا للإغاثة للبت بها بعد أخذ رأي الوزارة المختصة ووفق خصوصية كل حالة واحتياجات كل محافظة.

نقص حصة درعا من الكهرباء يؤثر في ضخ مياه الشرب

| درعا- الوطن

تؤكد مصادر مطلعة أن حصة محافظة درعا من الكهرباء غير كافية لتغطية احتياجات مضخات مياه الشرب في المصادر الرئيسة وسد احتياجات المشتركين وفقاً لبرنامج التقنين المحدد، حيث إن رصيد المحافظة كاملة ٣٠ ميغا ويزيد بمقدار ٥ ميغا خلال ٦ ساعات ليلاً ليصبح ٣٥ ميغا، وهذه الكمية يذهب منها لمضخات مياه الشرب في المصادر الرئيسية بالمنطقة الغربية (الأشعري والمزيريب) ٩ ميغا ولمضخات المنطقة الشرقية (معربة) ٣ ميغا ولضرورات عمل بعض الجهات الخاصة ٢ ميغا، والمتبقي القليل لزوم خط الباسل الذي يغذي المشتركين في جميع أرجاء المحافظة عبر محطات كهرباء كل من الباسل وبصرى والحراك وغزالة والعجمي ودرعا، وأمام هذا الواقع تجد التيار الكهربائي القادم للمشتركين وفق برنامج التقنين المعتمد ليس بالمستوى المطلوب حيث ينقطع بشكل مستمر ويكون ضعيفاً بنسبة كبيرة وله منعكسات سلبية كثيرة يشتكي منها السكان، إذ إنها إضافة لعدم تشغيلها التجهيزات المنزلية وخاصة منها البراد والغسالة تضرب تلك التجهيزات وتؤدي لتعطلها وتحميل أصحابها كلف إصلاح باهظة جداً لا قدرة لهم على تحملها في الظروف الصعبة التي نعيشها حالياً، أضف لذلك التكاليف الكبيرة المترتبة على المشترك من جراء تشغيله المولدات العاملة بمادة البنزين لتشغيل مضخات مياه الشرب المنزلية في ظل التقنين الطويل وضعف التيار وحتى عدم الإفادة من التيار في هذه العملية لضعف ضغط المياه في بعض الحارات لوقوعها بنهاية الشبكة وانتظار انقطاع التيار بحيث يقل عدد المستجرين ويتحسن ضغط الشبكة، كما أن الضغط الشديد في تلبية الطلب على الكهرباء لمختلف الأغراض يؤثر في جودة وكمية حصة مضخات مياه الشرب المشار إليها سابقاً ما يؤدي إلى توقف تلك المضخات عن العمل وحتى تعرضها لأعطال متكررة ومكلفة وإصلاحها صعب جداً لوقوعها في مناطق ساخنة، والمأمول من وزارة الكهرباء إعادة النظر بحصة المحافظة وعلى أقل تقدير استثناء حصة مضخات مياه الشرب بحيث تكون مضافة لإجمالي حصة المحافظة لا على حسابها وذلك ما يسهم في تحسين واقع مياه الشرب والخدمة المقدمة للمشتركين حسب التقنين المعتمد.